

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إن قال للمشتري : بعني ما اشتريت أو صالحي سقطت شفعتي .

قوله أو قال للمشتري : بعني ما اشتريت أو صالحي : سقطت شفعتي .

إذا قال للمشتري : بعني ما اشتريت أو هبه لي أو ائتمني عليه : : سقطت شفعتي على

الصحيح من المذهب وقطع به الأصحاب منهم صاحب الهداية و المذهب و مسبوک الذهب و المستوعب

و الخلاصة و المغني و الشرح و النظم و الوجيز وغيرهم و الحارثي وقال : يقوى عندي انتفاء

السقوط كقول أشهب صاحب الإمام مالك رحمهما الله .

وإن قال : صالحي عليه سقطت شفعتي أيضا على الصحيح من المذهب قطع به في الهداية و

المذهب و مسبوک الذهب و المستوعب و الخلاصة و الوجيز وغيرهم .

وقدّمه في المغني و الشرح ونصراه هنا وجزم به في الشرح في باب الصلح .

وكذا جزم به هناك صاحب التلخيص وغيره .

قال في الرعايتين و الحاويين : تسقط الشفعة في أصح الوجهين .

وقيل : لا تسقط اختاه القاضي و ابن عقيل قاله الحارثي وأطلقهما في المحرر و الفروع و

الفائق هناك وأطلقهما في النظم أيضا .

وتقدم ذلك في باب الصلح .

تنبيه : محل الخلاف : في سقوط الشفعة وهو واضح أما الصلح عنها بعوض : فلا يصح قولاً واحداً

قاله الأصحاب وجزم به المصنف وغيره في باب الصلح .

فائدة : لو قال بعه ممن شئت أو ول إياه أو هبه له ونحو هذا : بطلت الشفعة .

وكذا لو قال : أكرني أو ساقني أو اكترى منه أو ساقاه .

وإن قال : إن باعني وإلا فعلا الشفعة فهو كما لو قال : بعني قدمه الحارثي .

وقال : ويحتمل أنه إن لم يبعه : أنهما لا تسقط .

ولو قال له المشتري : بعتك أو وليتك فقبل : سقطت